القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

حديث جانبي بين الخالد والعفاسي

وافق على 8 ميزانيات لجهات حكومية وحساباتها الختامية.. والرئيس أعلن عن 3 جلسات خاصة الأسبوع المقبل

مجلس الأمة بحث إجراءات الحكومة للتعامل مع التطورات في المنطقة

■ الغانم: الأجهزة الأمنية قدمت عرضا تفصيليا عن استعداداتها تجاه الأوضاع الخارجية والداخلية

كتب أحمد الرشيدي

عقد مجلس الأمة امس جلسة سرية لمناقشة استعدادات الحكومة وتحديداً في الدفاع المدني والشرطة والجيش بشأن التطورات في المنطقة وفق الطلب المقدم من النواب.

وكانت الحكومة طلبت تحويل الجلسة إلى سرية لحساسية المعلومات التي قد تطرح في الجلسة ليوافق المجلس على ذلك ويتم اخلاء القاعة.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان الأجهزة الأمنية قدمت في الجلسة السرية عرضا تفصيليا عن استعداداتها تجاه الأوضاع الخارجية والداخلية.

وأوضح انه خلال النظر للطلب تبادل النواب النقاش ووجهات النظر مع الجهات المعنية حول هذه الاستعدادات.

من جهة ثانية، قال الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم عقب انتهاء الجلسة المخصصة للاطلاع على استعدادات الدولة للتطورات الإقليمية، إن «الأجهزة الحكومية قدمت عرضا كاملا لخطة الطوارئ، وتم الاستماع لوجهات النظر النيابية»، في هذا الشان، مؤكدا ان الحكومة بكل أجهزتها العسكرية والأمنية تبدي دائما استعدادها وجاهزيتها تحسبا لأي طارئ أو تطور يخص الأوضاع في المنطقة.

من جانب آخر وافق المجلس على ميزانيات 8 جهات حكومية وحساباتها الختامية والجهات هي :«المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - هيئة أسواق المال -المؤسسة العامة للرعاية السكنية -الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة -بنك الكويت المركزي -هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ووكالة الأنباء الكويتية».

وكان المجلس وافق على وافق في جلسته التكميلية على رسالة من رئيس لجنة التحقيق البرلمانية حول حادثة الإمطار الدكتور عادل الدمخي يطلب فيها منح اللجنة مهلة إضافية لمدة شهر اعتبارا من 28 مايو الماضي وذلك حتى يتسنى للجنة تقديم تقريرها.

وأكدت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان رمضان ان الحكومة ستستكمل صرف التعويضات للمستحقين ممن أصابهم الضرر جراء حادثة الإمطار بعد إقرار ميزانية الدولة.

وأكدت ان الحكومة «حريصة ايضا على صرف التعويضات للمستحقين ممن أصابهم الضرر سواء المنازل أو المنشآت العقارية او المركبات».

وأضافت انه تم الصرف لأصحاب أكثر من 500 مركبة أصابها الضرر وبعض المنشآت العقارية وفق ما كان متاحا للوفورات المالية للسنة المالية الماضية.

وبينت انه بعد إقرار ميزانية الدولة ستدور عجلة الصرف وسيتم استكمال كل الحالات سواء المنازل أو المنشآت العقارية أو المركبات.

وقال وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح ان الوزارة تعكف الآن على دراسة زيادة بعض الرسوم على الولادات التي تجرى للوافدات في مستشفيات الوزارة وذلك لتخفيف أعباء الضغط على الغرف الخاصة.

وبين في مداخلة له ردا على سؤال احد النواب بشان عمليات الولادة التي تجرى في المستشفيات الواقعين، إن «الوزارة عاكفة على زيادة رسوم الولادة».

وكانت الهاشم اشارت في حديثها الى ان «بعض الوافدات يأتين بكروت زيارة وتولد في الكويت وتروح هي و«بيبيها»»، سائلة: «هل يعالجون الكويتيين في ديرتهم؟»، ومطالبة بـ ضرورة تخصيص مستشفيات للكويتيين في الأميري والصباح ومستشفى جابر.. والوافدون حطوهم في الفروانية او جليب الشيوخ».

قال النائب سعدون حماد عقب اجتماع التشريعية البرلمانية إن اللجنة رفضت التعديل الذي قدم بشان السماح لخريجي كلية الشريعة بممارسة مهنة المحاماة، مضيفا: صوّت مع السماح لهم.. منفردا وعموما الرأي النهائي للمجلس في قاعة عبدالله السالم.

وأخلى نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري قاعة عبدالله السالم من الحضور للنظر في طلب المناقشة بشان أوضاع المنطقة واستعدادات الحكومة للأزمة القائمة في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح في مداخلة له انه «وفقا للمادة «69» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الحكومة ترغب ان يكون العرض في جلسة سرية» مؤكدا استعداد الحكومة واجهزتها الموجودة للمناقشة.

وتنص المادة «69» من اللائحة الداخلية لمجلس الامة على ان «جلسات مجلس الأمة علنية ويجوز عقدها سرية بناء على طلب الحكومة او رئيس المجلس او عشرة اعضاء على الأقل وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية».

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الأجهزة الأمنية قدمت في الجلسة السرية عرضا تفصيليا عن استعداداتها تجاه الأوضاع الخارجية والداخلية.

جاء ذلك في كلمة للغانم في جلسة مجلس الأمة التكميلية بعد الانتهاء من النظر في الطلب المقدم من بعض الاعضاء بشان أوضاع المنطقة واستعدادات الحكومة للأزمة القائمة.

وأوضح انه خلال النظر للطلب تبادل النواب النقاش ووجهات النظر مع الجهات المعنية حول هذه الاستعدادات.

وأعلن الغانم إن الجلسات المقبلة ستكون يومي الثلاثاء والأربعاء.

■ النواب تبادلوا النقاش مع الجهات المعنية وأبدوا وجهات النظر حول نوعية الاستعدادات المطلوبة

■ المزرم: الأجهزة الحكومية قدمت عرضا كاملا لخطة الطوارئ وتم الاستماع لوجهات النظر النيابية

■ الحكومة بكل أجهزتها العسكرية والأمنية تبدي دائما استعدادها وجاهزيتها تحسبا لأي طارئ في المنطقة

الوزير الصالح يطلب تحويل الجلسة إلى سرية

■ بوشهري: الحكومة ستستكمل صرف التعويضات للمستحقين ممن أصابهم الضرر بعد تخصيص الميزانية

■ حريصون على تعويض المستحقين ممن أصابهم الضرر سواء المنازل أو المنشآت العقارية أو المركبات

■ تم الصرف لأصحاب أكثر من 500 مركبة أصابها الضرر وبعض المنشآت العقارية وفقاً للمتاح

ضمن بند الأسئلة انه سيتم افتتاح ثلاثة أحجة جديدة خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة.

وبشأن ما نشر في الصحف عن وجود تهريب لبعض الأدوية أوضح الدكتور باسل انه خبر قديم يرجع إلى ثلاث سنوات سابقة وتم نفيه من قبل الوزارة.

ولفت إلى أن الوزارة قطعت شوطا طويلا في موضوع الوصفة الإلكترونية مؤكدا انها ستكون موجودة ضمن الخطة الجديدة.

ورفع الغانم جلسة المجلس التكميلية على أن يعقد المجلس ثلاث جلسات خاصة أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية بعد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وبعد تلاوة اسماء الحضور والمعتذرين انتقل المجلس إلى بند كشف الأوراق والرسائل الواردة.

ومن ضمن الرسائل ،رسالة من رئيس لجنة التحقيق البرلمانية حول حادثة الأمطار الدكتور عادل الدمخي يطلب فيها منح اللجنة مهلة إضافية لمدة شهر اعتبارا من 28 مايو الماضي وذلك حتى يتسنى للجنة تقديم تقريرها.

وفي هذا المجال، قال النائب علي الدقباسي: ليس من المقبول او المعقول في كل قضية أن تطلب اللجان مد الأجل.. وإلى الآن لم يعوض المتضررون من الأمطار ولماذا لم تنه لجنة التحقيق عملها؟. واضاف: أوافق على التمديد للجان احتراما لهم وليس مقتنعا.

وأشار النائب صالح عاشور الى ان الحكومة تتجاهل معاناة الناس إذ أننا سنستقبل موسم أمطار جديد والحكومة إلى الآن لم تعوض متضرري الأمطار والتعويض لا يتناسب مع الخسائر.. فهل يعقل التلف يتجاوز 30 الف والتعويض 300 دينار أو 500 دينار.

وأوضح النائب عادل الدمخي أن تقرير لجنة التحقيق في الأمطار جاهز وطبع ولكن التكليف انتهى في العشر الأواخر والتمديد للتغطية القانونية، مؤكدا أن التقرير تفرد بشيء انه يعالج أزمة الأمطار برمتها وغير محدد بملف او جهة معينة فنحن قابلنا غالبية الجهات المعنية ولدينا نحو 22 كرتونا من المستندات وكلفنا ديوان المحاسبة لإعداد تقرير فني وذلك استغرق وقتا، وعموما نحن جاهزون لتقديم التقرير بمجرد الموافقة على الرسالة ليدرج في جدول أعمال المجلس.

من جانبه، قال النائب عبدالله الكندري: «طلع البلا عندنا في تجهيز التقارير وليس عند الحكومة فقط».. خصوصا أن المواطن ينتظر سرعة الإنجاز سواء في تحقيق الأمطار أو التحقيق في التضخم وارتفاع اسعار المواد الغذائية.

بدوره قال النائب عبدالله الرومي: إن الاستعجال في إقرار القوانين رغبة بالإنجاز ينعكس سلبا على جودة القوانين وسلامة النص، مستغربا الضغط على عمل اللجان.

من جهة ثانية، سأل: لماذا تأخرت الحكومة في صرف التعويضات للمتضررين من الأمطار.. ولماذا التأجيل؟

من جهتها، ردت وزيرة الأشغال وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري مؤكدة حرص الحكومة على صرف التعويض للمستحقين، ومشيرة الى انه تم الصرف لأكثر من 500 سيارة وبعض المنشآت العقارية وفق ما هو.

ولفتت إلى انه بعد إقرار ميزانية الدولة سوف نستكمل الصرف لكل الحالات وتدور عجلة التعويضات.

ورأى النائب خليل ابل إن الناس تضررت بشكل كبير والتعويض ضئيل جدا، وهناك خلل في الوزارة ونعاني من نفس الإجراءات السابقة والشركات تعمل بالمناطق لا حسيب ولا رقيب.

بدوره، قال النائب خليل الصالح: نستغرب عدم اهتمام الحكومة بالمتقاعدين والتضخم في الكويت تعدى حدوده وزيادة للمتقاعدين 10 دنانير كل سنة فماذا يفعلون بها؟، مبينا أن الزيادة يجب أن تكون وفق التضخم في كل عام.

وطالب النائب رياض العدساني الحكومة بالمراقبة من ثلاث جهات للحد من ارتفاع الأسعار وهي وزارة التجارة ممثلة بجهاز المنافسة ووزارة البلدية ووزارة الشؤون، مشيرا الى انه يجب دراسة الرواتب وفق الإنتاجية ولا اقصد البديل الاستراتيجي فهو لا يحقق العدالة الكاملة، مطالبا بتفعيل دور الجهات الحكومية بشأن الأغذية الفاسدة والمسرطنة.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة التحقيق حول حادثة الأمطار يطلب فيها منح اللجنة مهلة إضافية لمدة شهر اعتبارا من 28/5/201 وذلك حتى يتسنى للجنة تقديم تقريرها، ورسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها سحب تقرير اللجنة رقم «13» بشأن مشروع القانون عن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة، ورسالةاخرى من رئيس لجنة الشؤون المالية يطلب فيها تمديد تكليف اللجنة بالتحقيق في نسبة ومعدل التضخم الاقتصادي وغلاء اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية إلى بداية دور الإنعقاد المقبل.

وانتقل المجلس إلى بند الأسئلة البرلمانية.

وكشف وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح في مداخلة ردا على كلام للنائب صفاء الهاشم عن تأخر المواعيد بسبب كثرة

الكندري مترئسا جانبا من الجلسة

حديث وزاري - وزاري

مداخلة الدمخي